

سياسة استهداف التضخم في الجزائر - دراسة قياسية خلال الفترة (2001-2021).
The policy of targeting inflation in Algeria - an econometric study
during the period (2001-2021)-.

يوسفى رقية وداد¹، بونوة سكينه²

Yousfi Rekia Widad¹, Bounoua Sakina²

¹ المركز الجامعي نور البشير البيض، widad32003@gmail.com

² المركز الجامعي نور البشير البيض، bounouasoukaina30@gmail.com

تاريخ القبول: 2022-12-20

تاريخ الاستلام: 2022-09-29

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى الإلمام بمختلف الجوانب النظرية لسياسة استهداف التضخم وواقع تطبيقها في الجزائر والتحديات التي واجهتها، وتبيان العلاقة والأثر بين معدلات التضخم والتغير النسبي السنوي للكتلة النقدية من خلال استعمال برامج احصائية تكمن في برنامج EViews 10 باستخدام منهجية نموذج الانحدار الخطي البسيط باستخدام برنامج، وتشير النتائج إلى وجود علاقة عكسية بين تغيرات الكتلة النقدية ومعدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2001-2021.

كلمات مفتاحية: سياسة نقدية، تضخم، سياسة استهداف التضخم.

تصنيف JEL : E52, E31 .

Abstract:

This study aims to familiarize themselves with the various theoretical aspects of inflation targeting policy and the reality of its application in Algeria and the challenges it faced, and to show the relationship and impact between inflation rates and the annual relative change of the monetary mass through the use of statistical programs that lie in the EViews 10 program using the methodology of the simple linear regression model using a program, and the results indicate an inverse relationship between the changes in the monetary mass and inflation rates in Algeria during the period 2001-2021.

Key words : monetary policy, inflation, inflation targeting policy.

Jel Classification Codes : E52, E31 .

¹ المؤلف المرسل: يوسفى رقية وداد، widad32003@gmail.com

مقدمة:

يعتبر التضخم أحد أهم المؤشرات التي تعكس الوضع الاقتصادي للدول، لذا فإن التحكم في معدلات التضخم يعتبر هدفا أساسيا من أهداف السياسة النقدية، ومن بين أهم الاستراتيجيات الحديثة لسياسة النقدية ما يعرف بسياسة استهداف التضخم التي قد أثبتت فعاليتها في الكثير من الدول في العالم، مما جعل الجزائر تحاول تطبيق هذه السياسة وتوفير أهم الشروط لنجاحها، وهذا عن طريق إقرار جملة من الإصلاحات أهمها قانون العرض والنقد والتعديلات التي تبعتها، وقد جاءت هذه الدراسة لتحليل تطور كل من نمو الكتلة النقدية $M2$ ومعدلات التضخم في الجزائر، ومعرفة طبيعة العلاقة بين هذين المتغيرين وأثر المتغير المُفسر (الكتلة النقدية $M2$) والمتغير المُفسر (معدلات التضخم) وهذا خلال الفترة 2001-2021.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في عرض متغيرات الدراسة ووصفها وعلى المنهج التجريبي في الجزء التطبيقي لتوضيح العلاقة بين عرض النقود ومعدلات التضخم.

مشكلة الدراسة:

تتضح مشكلة الدراسة من خلال السؤال الرئيسي في إشكالية البحث على النهج التالي:

- ما هو أثر عرض النقود على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2001-2021 ؟

فرضيات الدراسة:

انطلاقا من الإشكالية السابقة يمكن طرح الفرضيات التالية:

1. هناك أثر ذو دلالة إحصائية للكتلة النقدية $M2$ على معدلات التضخم في الجزائر.
2. لا يوجد أثر للكتلة النقدية $M2$ على معدلات التضخم في الجزائر.

أهداف الدراسة:

تتمثل الأهداف المتوخاة لدراسة فيما يلي:

- معرفة تطور عرض النقود خلال فترة الدراسة في الجزائر من خلال استخدام (الأسلوب الوصفي).
- معرفة تطور معدلات التضخم خلال فترة الدراسة في الجزائر من خلال استخدام الأسلوب الوصفي.
- معرفة أثر بين عرض النقود ومعدلات التضخم في الجزائر باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط.

تقسيمات الدراسة:

بغية الإلمام بإشكالية الدراسة قمنا بتقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: الأدبيات النظرية لمتغيرات الدراسة.

المحور الثاني: واقع استهداف التضخم في الجزائر

المحور الثالث: تحليل تطور متغيرات الدراسة.

المحور الرابع: الدراسة القياسية.

الدراسات السابقة:

- دراسة نسيمة التخي، محمد قويدري، سنة 2021، بعنوان محاولة تحليل العلاقة بين نمو الكتلة النقدية وتقلبات معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980-2019)، وكان الهدف من الدراسة معرفة العلاقة بين نمو الكتلة النقدية ومعدلات التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL)، وتم التوصل إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين نمو الكتلة النقدية ومعدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة الدراسة، ويعتبر التضخم في الجزائر التضخم ليس نقديا فقط وإنما يرجع لأسباب هيكلية وعوامل خارجية كالتضخم المستورد.
- دراسة ادبوب سارة ولسبع مريم، سنة 2021، بعنوان تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2019، تهدف الدراسة إلى محاولة تتبع تطور معدلات التضخم في الجزائر وأسباب ارتفاعها، بالإضافة إلى التعرف على التدابير المنتهجة للحد منه خلال فترة الدراسة، حيث توصل إلى نتائج أهمها أن الجزائر قد سجلت أدنى نسبة تضخم سنة 2000 حيث بلغت 0.3% وأعلى نسبة 8.9% سنة 2012، ووجود عوامل أخرى تسبب ارتفاع التضخم كالأجور، العجز الموازني، التضخم المستورد وكذا ضعف المنافسة وتنظيم السوق.
- دراسة دقشيش جمال وبن باير لحبيب، سنة 2019 بعنوان أثر الكتلة النقدية على التضخم في الجزائر، دراسة قياسية خلال الفترة 1980-2017 باستخدام نموذج ARDL ، حيث هدفت الدراسة إلى إبراز مدى تأثير الكتلة النقدية على التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة، مستخدما نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، تم التوصل إلى

عدة نتائج أهمها وجود علاقة طردية بين الكتلة النقدية والتضخم حيث أن هذا الأخير يؤثر سلبا على التضخم.

- دراسة عز الدين وادي، فريد طهراوي، علي العمري، اختبار العلاقة السببية بين قنوات انتقال السياسة النقدية والتضخم في الجزائر باستخدام منهجية Toda-Yamamoto، هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة السببية بين مؤشرات السياسة النقدية اتجاه معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة، وتوصلت لنتائج عديدة أهمها وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من الكتلة النقدية إلى التضخم في الجزائر خلال فترة 1990-2018.

1. الأدبيات النظرية لسياسة استهداف التضخم.

1.1. تعريف سياسة استهداف التضخم:

قبل التطرق إلى مفهوم سياسة استهداف التضخم لا بد إلى التطرق لمفهوم كل من السياسة النقدية والتضخم.

1.1.1. تعريف السياسة النقدية

تتعدد تعريفات السياسة النقدية نذكر منها :

التعريف الأول: تعرف السياسة النقدية على أنها الاستراتيجية تنتهجها السلطات النقدية للمشاركة الفعالة في توجيه الوحدات الاقتصادية الوطنية لتحقيق نمو ذاتي متوازن من خلال زيادة الإنتاج الوطني إلى الحد الذي يضمن الحفاظ على استقرار الأسعار النسبي في إطار توفير السيولة الكافية للاقتصاد الوطني. (سايع، 2013-2014، الصفحات 22-23)

التعريف الثاني: يمكن تعريف السياسة النقدية وفق مفهومين:

➤ **المفهوم الضيق:** يدل على القيام بعملية مراقبة وتنظيم عرض النقود لتحقيق مجموعة من

الأهداف الاقتصادية والتأثير على مستوى الانفاق الكلي وأسعار الفائدة.

➤ **المفهوم الواسع:** " يشمل إجراءات السلطة النقدية والخزينة والحكومة بهدف التأثير على النقد

والائتمان والدين العام". (بهلول ، حماد، و دهاش، 2019، صفحة 298)

1.1.2. تعريف التضخم:

التعريف الأول: يمكن تعريفه على أنه الوضع الذي يشهد فيه الاقتصاد ارتفاعا مستمرا في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات والتي تشمل غالبية المواطنين. (طه، 2021، صفحة 05)

التعريف الثاني: التضخم هو ظاهرة نقدية، تتمثل في ارتفاع المستوى العام للأسعار الناجم عن زيادة المعروض النقدي، سواء كانت هذه الزيادة من خلال توسيع عرض النقود أو الأرصدة النقدية أو التوسع في خلق الائتمان أو من خلال الطلب على المعروض النقدي (الإنفاق النقدي). (بهلول ، حماد، ودهاش، 2019، صفحة 300)

1.1.3. تعريف سياسة استهداف التضخم:

التعريف الأول: " تعرف على أنها سياسة تتميز بالإعلان عن الهدف الرسمي أو هدف كمي لمعدل التضخم ضمن نطاق زمني واحدة أو أكثر من خلال الاعلان الصريح بأن التضخم المنخفض والمستقر هو الهدف الأساسي في المدى الطويل لسياسة النقدية، ووفقا ل(Hazirolan1999) فإن استهداف التضخم ليس طريقة للحد من التضخم الحالي وإنما أداة لمراقبة استقرار الأسعار في الاقتصاد". (Tutar، 2002، صفحة 01)

التعريف الثاني: حسب الأستاذ إسماعيل أحمد الشناوي فإن استهداف التضخم هو أحد المفاهيم الحديثة نسبيا، حيث تمثل أحد الطرق المتطورة لإدارة البنوك المركزية للسياسة النقدية الذي يركز بوضوح على معدل التضخم، حيث تحدد السلطة النقدية هدف رقميا ونطاقا محددًا لمعدل التضخم في المدى القصير وتحقيق استقراره في الأجل الطويل، يمثل الهدف الأساسي للسياسة النقدية. (شادي و ضيف، 2020، صفحة 152)

1.2. دوافع استخدام سياسة استهداف التضخم:

هناك دوافع عديدة لاستخدام سياسة استهداف التضخم نوجزها فيما يلي : (شادي و ضيف، 2020، صفحة 153)

✓ أدت المساهمة المتزايدة في التكامل المالي العالمي وتحفيز الأسواق التجارية إلى تغييرات في نظام السياسة النقدية.

✓ التحول الكبير في الاعتماد على نظام الصرف المرن بدلا من الثابت.

✓ الاتفاق حول الآثار السلبية التي تنتج عن ارتفاع معدلات التضخم والتي تمس كل من النمو وتوزيع الدخل

✓ تقوم سياسة استهداف التضخم بتحسين الأداء الاقتصادي للدول من خلال تخفيض معدلات التضخم

✓ يتمثل جوهر سياسة استهداف التضخم في تقليل عجز الميزانية، وقد تمكنت العديد من الدول التي طبقت هذه السياسة من تقليل عجز الميزانية وتحقيق الفوائض ، مثل تركيا والبرازيل والمكسيك.

✓ جميع الدول التي تبنت سياسة استهداف التضخم نجحت في تخفيض معدلات التضخم عن طريق التقليل من السياسات النقدية الأمر الذي أدى إلى زيادة الاهتمام بهذه السياسة في نظريات الاقتصاد الكلي.

1.3. أنواع سياسة استهداف التضخم:

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من سياسة استهداف التضخم وهي: (Besek، 2008، صفحة 43)

1.3.1. **سياسة استهداف التضخم الكامل:** هو الشكل الأكثر شهرة لاستهداف التضخم. فهو يتطلب مستوى متوسطاً أو مرتفعاً من المصادقية وتلتزم الدول التزاماً واضحاً بهدف التضخم وإضفاء الطابع المؤسسي على هذا الالتزام في شكل إطار نقدي شفاف ما يشجع على مسؤولية البنك المركزي.

1.3.2. **سياسة استهداف التضخم البسيط:** وهو أحدث شكل من أشكال استهداف التضخم، في البلدان ذات المستويات المنخفضة للغاية من المصادقية والتي تعلن عن هدف تضخم واسع.

1.3.3. **سياسة استهداف التضخم الانتقائي (الضمني):** هو شكل استهداف التضخم الذي تعتمد عليه البلدان التي تتمتع بدرجة عالية من المصادقية بحيث يمكن لهذه البلدان الحفاظ على مستوى تضخم منخفض ومستقر دون الحاجة إلى شفافية كاملة وخاضعة للمساءلة، ومن ثم بعض المرونة في متابعة استقرار الإنتاج.

1.4. منافع ومساوئ سياسة استهداف التضخم:

إن سياسة استهداف التضخم كأى سياسة يتم تطبيقها لها محاسن ومساوئ تعترتها ويمكن إيجازها فيما يلي: (حبيبة، 2021، الصفحات 57-58)

1.4.1. منافع سياسة استهداف التضخم:

تحقق سياسة استهداف التضخم عدة منافع، من بينها مايلي:

✓ بالنظر إلى أن استقرار الأسعار هو الهدف الرئيسي للسياسة النقدية، فإن سياسات استهداف التضخم يمكن أن تساعد في المدى الطويل على تحسين الكفاءة الاقتصادية والنمو الاقتصادي.

✓ تساعد سياسة استهداف التضخم على تقليل من معدلات التضخم العالية التي تجعل النظام المالي هشاً.

✓ تمنح سياسة استهداف التضخم البنك المركزي قدراً أكبر من الاستقلال وتحرره من ضغوطات السياسة مما يسمح بتحفيز التغيير المؤسساتي وتحقيق الأهداف المحددة للبنك.

✓ يتميز نظام استهداف التضخم باستقلاله عن العلاقة بين النقود والتضخم، وبالتالي فإن الصدمات الحادثة في سرعة دوران النقود لا تؤثر على متبني هذا النظام، وهذا ما يدعم تطبيقه في حالة الدول النامية، كما أن استهداف معدل معين للتضخم وليس مستوى الأسعار، يعكس بدوره نكاء صانعي السياسة للأثر السلبي للتخفيضات المفردة في الأسعار على النشاط الحقيقي للاقتصاد.

✓ يكون تأثير سياسة استهداف التضخم في المدى الطويل أكبر على التضخم من التأثير على النمو الاقتصادي.

1.4.2. مساوئ سياسة استهداف التضخم:

على الرغم من تعدد المزايا والمنافع سياسة استهداف التضخم، إلا أن هناك العديد من الانتقادات والعيوب التي وجهت لهذه السياسة، نذكر منها الآتي:

✓ يرتكز اهتمام البنك المركزي على ارتفاع الأسعار في إطار سياسة استهداف التضخم بشكل جوهري، ويتجاهل جميع التقلبات الطارئة والمؤقتة في الأسعار، وهذا يجعل تحقيق الآثار الإيجابية لهذه السياسة على المستوى الجزئي بعيد المنال.

✓ عادة ما تأخذ عملية تطبيق استهداف التضخم فوارق زمنية في الحسبان، لذا قبل التأكد من مدى تحقق الأهداف، أو إجراء أي التعديلات حول السياسة المتبعة، يجب الأخذ بعين الاعتبار تلك الفوارق الزمنية.

✓ من شروط تطبيق سياسة استهداف التضخم اعتبار استقرار الاسعر هو الهدف الوحيد لسياسة النقدية، في حين تتعدد الأهداف هذه السياسة لدى أغلب الدول.

✓ إن التضخم في معظم الدول هو تضخم مستورد خاصة في الدول النامية، وضمن هذا الإطار لا بد من تضافر وإسناد مجموعة من سياسات الاقتصاد الكلي وعلى رأسها سياسة سعر الصرف، وبهذا لا يمكن اعتبار استهداف التضخم هو الهدف الوحيد للسياسة النقدية دون الأهداف الأخرى

2. واقع سياسة استهداف التضخم في الجزائر:

2.1. متطلبات تطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر:

لتبني هذه السياسة سياسة استهداف التضخم من قبل السلطات النقدية الجزائرية لا بد توفر جملة من الشروط تشمل شروط عامة وشروط أولية: (أحمد، 2018، صفحة 162)

2.1.1. فبالنسبة للشروط العامة تعني:

- يعد تحديد الهدف الرقمي أو المدى المحدد لمعدل التضخم خلال فترة زمنية مستقبلية أول الشروط التي يجب على السلطة النقدية الالتزام بها في حين لا نرى هذا الشرط محقق من قبل السلطات النقدية الجزائرية، فلا القانون رقم (90-10) ولا الأمران المعدلان له ولا أي تعليمة صدرت عن بنك الجزائر نصت على ذلك.

- الالتزام المؤسسي بأن استقرار الأسعار هو الهدف الرئيسي للسياسة النقدية في الأجل الطويل، في حين حصر قانون النقد والقرض عدة أهداف منها هدف استقرار الأسعار وهو شرط غير موجود في الاقتصاد الجزائري حتى تتمكن السلطات من تطبيق هذه السياسة.
- توفير بنك للمعلومات يحتوي على بيانات حول المتغيرات تسمح له من رصد معدل التضخم على المدى البعيد، واستخدام التنبؤات ومتابعة جميع المتغيرات ذات الصلة بالتضخم مع التحلي بالشفافية وإخضاع البنك المركزي للمساءلة وتواصل هذا الأخير مع كل الأعوان الاقتصاديين لشرح أهدافه خاصة وأنه السلطة الأولى المخولة بتطبيق سياسة الاستهداف.
- تعتبر أغلب الشروط العامة لاستهداف التضخم غير محققة مما يجعلنا نستنتج أنه لا يمكن أن تعتمد السلطة النقدية على سياسة استهداف التضخم في المدى القريب رغم أن معدلات التضخم المحققة في الجزائر تتراوح بين 0-5% تعتبر هذه الحدود مناسبة جدا لتطبيق هذا الإطار لإدارة السياسة النقدية إذا اقترنت بإرادة قوية من قبل السلطة النقدية في تبني سياسة استهداف التضخم في المستقبل.

2.1.2. أما الشروط الأولية فتتعلق بـ:

- منح للبنك المركزي الاستقلالية التامة من خلال التحكم الفعال في الأدوات النقدية، من خلال عدم تمويل العجز لميزانية الدولة.
- الاعتماد على استهداف وحيد متمثل في معدل رقمي أو مدى مستهدف والتخلي عن باقي الاستهدافات الاسمية الأخرى مثل الأجور، مستوى التشغيل أو سعر الصرف، وذلك بغرض تجنب التعارض بين الاستهدافات مما يؤدي إلى عدم تحقيق استقرار الأسعار في الأمد الطويل.
- وجود علاقة مستقرة بين أدوات السياسة النقدية ومعدلات التضخم، حيث يجب على السلطة النقدية التحكم في أدواتها المتاحة للتأثير على التضخم عندما ينحرف وتشكل له نموذجا ديناميكية لتقديره، وبعبارة أخرى وجبت القدرة على التنبؤ بمعدلاته المستقبلية. تعد مشكلة التأخيرات الزمنية الطويلة لتأثير أدوات السياسة النقدية على معدلات التضخم أحد التحديات التي تقف أمام بنك الجزائر خاصة في المرحلة الانتقالية التي يمولها الاقتصاد الوطني مما يجعل تأثير هذه الأدوات

غير فعالة على معدل التضخم إذا حدثت انحرافات كبيرة له مما يفقد مصداقية السلطة النقدية في تحقيق أهدافها.

2.2. الصعوبات التي واجهت الجزائر في تطبيق سياسة استهداف التضخم:

ويمكن إجمال هذه الصعوبات في النقاط: (الطاهر و لحام، 2020، صفحة 44)

- ✓ عدم مقدرة البنك المركزي على تحقيق استقلالية كاملة عن الخزينة.
- ✓ غياب التام للشفافية في تطبيق السياسة النقدية.
- ✓ عدم تطبيق الصارم للقوانين خاصة عندما يتعلق الأمر بعلاقة بين البنك المركزي والخزينة.
- ✓ صعوبة مهمة البنك حيال التضخم المستورد، حيث أن اقتصاد الجزائري مبني على التبعية العالية للخارج، بحيث أن أغلب المواد الغذائية، الصناعية والفلاحية مستوردة.
- ✓ إن تجدد ارتفاع معدلات التضخم مرتبط بالسياسات التوسيعية التي تنتهجها الحكومة وهذا ما يمنع السلطات النقدية من تبني هذه السياسة ويحد من مصداقيتها
- ✓ يصعب استهداف التضخم من قبل البنك الجزائر إثر الدعم الحكومي المرتفع للسلع والخدمات مما يجعل المساس بها أمر جد حساس لذلك يفضل عدم استهداف التضخم المقاس بالرقم القياسي للأسعار CPI كون هذا الأخير يشمل سلعا مدعومة كالطاقة والغذاء.

2.3. إصلاحات النقدية في الجزائر ضمن إطار سياسة استهداف التضخم:

يعد القانون 90-10 الصادر في 23 رمضان 1410هـ الموافق ل 18 أبريل 1990م، المتعلق بالنقد القرض من أهم القوانين التي تهدف إلى الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، ومن أهم ما تضمنه استقلالية البنك المركزي من خلال المادة 11، كما تضمن تحديد أهداف السياسة النقدية من خلال المادة 55 إلا أنها لم تضمن صيغة خاصة باستهداف التضخم بل ركزت فقط على استقرار الداخلي والخارجي لنقد، أما في المادة 106 فقد نصت على أن البنك المركزي سيقوم بنشر تقريرا سنويا حول التطورات الاقتصادية والنقدية للبلاد وهذا ما يزيد الشفافية في الاستراتيجية، ثم كان أول تعديل لهذا القانون هو الأمر 01-01 المؤرخ 01 رمضان 1429 الموافق ل 01 سبتمبر 2008 الذي مس الجوانب الإدارية فقط دون المساس بمضمون القانون.

إن الأمر 04-10 الصادر 16 رمضان 1431 الموافق ل 26 أوت 2010 جاء كتمتم للقانون 03-11 المؤرخ في 28 جمادى الثانية 1424 الموافق ل 26 أوت 2003 الذي ألغى جميع أحكام القانون 90-10 من خلال المادة رقم 142، وقد تضمن الأمر 04-10 تعبيراً صريحاً على جعل هدف استقرار الأسعار من أهداف السياسة النقدية، كما تضمن التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2003 أن الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو الحفاظ على استقرار الأسعار وأن البنك يستهدف معدل تضخم لا يزيد 03% أو 04%.

ثم كانت آخر التعديلات في القانون المتعلق بالعرض والنقد سنة 2017 من خلال الأمر 17-10 المؤرخ 21 محرم 1439 الموافق ل 12 أكتوبر 2017 وقد اقتصر هذا التعديل على المادة 45 التي تنص على إمكانية تمويل البنك للخرينة العمومية كل 05 سنوات ما يعرف بالتمويل غير التقليدي.

3. تحليل تطور متغيرات الدراسة:

3.1. تحليل تطور المتغير المُفسر (المستقل) في الجزائر خلال الفترة 2001-2020.

تحليل تطور الكتلة النقدية M2 في الجزائر خلال الفترة 2001-2020.

الشكل (01): تطور نمو الكتلة النقدية M2 في الجزائر (2001-2020)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نشریات بنك الجزائر.

عرف نمو الكتلة النقدية سنة 2001 معدلاً مرتفعاً حيث تم تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004 تزامناً مع ارتفاع أسعار النفط إضافة إلى ارتفاع حجم القروض المقدمة للاقتصاد الوطني و التي

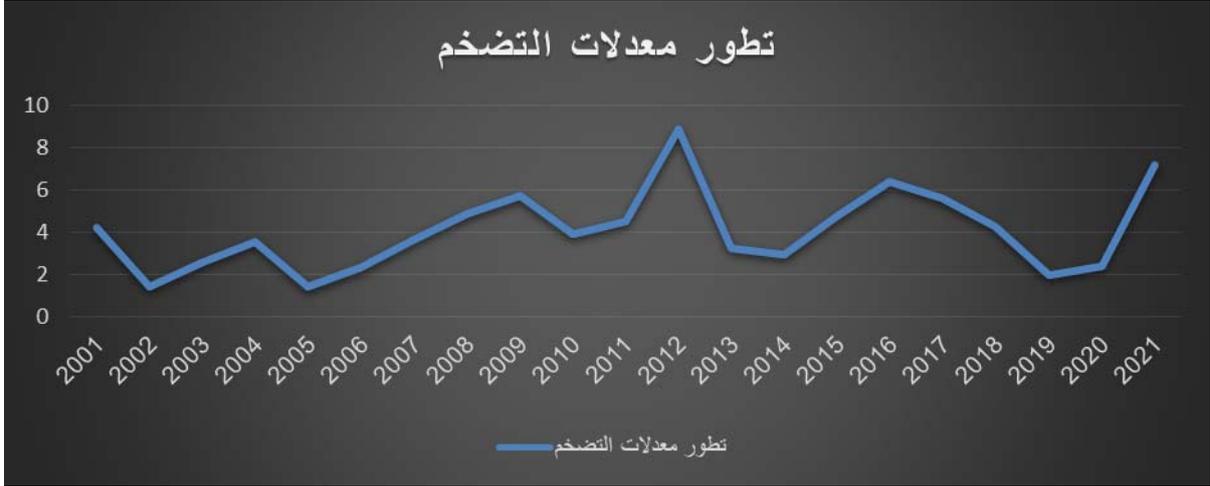
وصلت إلى 68%، لنبغ سنة 2002 نسبة 17.3% مقارنة بسنة 2001 التي كانت تبلغ نسبة 22.3% وهذا نتيجة ارتفاع الأرصدة الخارجية الصافية بنسبة نمو تقدر بحوالي 34%، لتتخفص القيم سنة 2003-2004 حيث كانت معدلات النمو منخفضة رغم الزيادات البارزة في الودائع تحت الطلب إلا أنها لم تستطع تعويض النقص الحاصل في شبه النقود الذي شهد تراجعاً خصوصاً سنة 2004، لترتفع مجدد في الفترة 2005-2007 وقد أرجع بنك الجزائر هذا النمو إلى :

- ✓ تسجيل عمليات سحب مالية كبيرة بين سنتي 2005-2006 ولم تعد إلى القنوات المصرفية.
 - ✓ سرعة تداول النقود القانونية والتي تراوحت بين 1.6 و 1.3 والتي تبرر الاكتناز المتزايد للأوراق وتداولها خارج القنوات المصرفية، وغياب الثقة في وسائل الدفع الأخرى.
 - ✓ تنامي السوق الموازية وتهريب العملة الوطنية وعمليات تبيض الأموال.
- لتسجل سنة 2009 أدنى معدل نمو مقارنة بسنة 2008 وهذا نتيجة التأثير بالأزمة العالمية وانخفاض معدل زيادة الأصول الخارجية وكذلك انخفاض الودائع تحت الطلب، أما بالنسبة للفترة 2010-2014 فشهدت معدلات نمو متقاربة وقد ساهم في هذه المعدلات قطاع المحروقات بالإضافة إلى نسبة نمو التداول النقدي خارج البنوك. لتشهد بعد ذلك معدلات نمو ضئيلة سنتي 2015-2016 وهذا راجع بالأساس لانخفاض إيرادات قطاع المحروقات بسبب انهيار أسعار النفط وكذلك لانخفاض حجم الودائع تحت الطلب إضافة إلى تجميد بعض المشاريع ، لترتفع سنتي 2017-2018 وهذا الارتفاع يفسر بتسجيل زيادة في الودائع تحت الطلب لدى البنوك ب 20.5% تزاماً مع تسديد الخزينة العمومية لجزء من ديونها تجاه الشرطة الوطنية للمحروقات وذلك عقب دخول التمويل غير التقليدي حيز التنفيذ ليسجل انخفاضاً شديداً سنة 2019 حيث بلغت نسبة -0.78% ويعود هذا الانخفاض لتأثر الأزمة العالمية covid-19 التي تسبب في إيقاف العديد من المشاريع كما شهدت أسعار النفط تراجعاً لتعاود الارتفاع سنة 2020 حيث بلغت 4.48%. (أدوب و لسبع، 2021، صفحة 48) (مويسي و بوسمينة، 2020، صفحة 663) (بخيث، 2019، الصفحات 225-226؛ شيبان، 2015-2016، صفحة 135)

3.2. تحليل تطور المتغير المُفسّر (التابع) في الجزائر خلال الفترة 2001-2021.

تحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2001-2021.

الشكل (02): تطور معدلات التضخم في الجزائر (2001-2021)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نشریات بنك الجزائر.

بلغ التضخم نسبة 4.23 سنة 2001 وهي نسبة مرتفعة ويعود هذا الارتفاع إلى ارتفاع نمو الكتلة النقدية M2 الذي بلغ نسبة بسبب زيادة الأرصدة النقدية الصافية الخارجية إثر تحسن أسعار البترول وتزامن هذه الفترة مع تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي مما أدى إلى تزايد نفقات الموازنة التي ترتب عنها ارتفاع التضخم لينخفض سنة 2002 إلى نسبة 1.42 وهذا الانخفاض يرجع إلى نمو الدخل في القطاع الفلاحي واتباع الدولة سياسة نقدية تركز على وضوح حدود لنمو الكتلة النقدية وتقييد توزيع القروض لكن مع هذا الانخفاض لم يدم طويلا ليشهد التضخم ارتفاعا في الفترة 2003-2004 نتيجة محاولة تكيف العرض مع الطلب عن طريق زيادة معتبرة في الواردات وفصائح الفساد والاختلاس التي شهدها القطاع المصرفي في الجزائر (افلاس بنك الخليفة، البنك الخارجي الصناعي)، ثم كنتيجة لإجراءات التي اتخذتها الحكومات المتعاقبة في إطار برنامج التعديل الهيكلي كتحرير الأسعار وتعديل أسعار الفائدة وتقليص الموازنة العامة والصرامة في تسيير الكتلة النقدية والبحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الإصدار النقدي المفرط انخفض التضخم سنة 2005 حيث بلغ نسبة 1.38 ليعاود الارتفاع في الفترة الممتدة من 2006 إلى غاية 2009 وهذا نتيجة نمو النفقات العمومية المكثفة في قطاع البناء والأشغال العمومية، إضافة إلى ارتفاع التضخم المستورد الناتج عن ارتفاع معدلات التضخم في مختلف

أنحاء العالم بسبب الظروف المناخية من جهة والصراع العالمي بين اليوان الصيني والدولار واليورو من جهة أخرى، لينخفض سنة 2010 نتيجة إلغاء كافة القروض الاستهلاكية فتراجعت مستويات الطلب المحلي إضافة إلى تراجع الأسعار العالمية للسلع الأساسية، ليعاود الارتفاع مرة أخرى في الفترة 2011-2012 حيث بلغ أعلى نسبة خلال فترة الدراسة سنة 2012 نتيجة زيادة النفقات الحكومية في القطاعات غير إنتاجية وكذا ارتفاع الكتلة الأجرية وأسعار المنتجات الفلاحية المستورة إضافي إلى ضعف التنافسية في الأسواق والاحتكار ثم لنخفض في الفترة 2013-2014 جراء تطبيق سياسة نقدية صارمة وادخال أداة جديدة لسياسة النقدية وهي ما عرفت بسياسة استرجاع السيولة، ثم ليشهد ارتفاعا سنة 2015 عقب الظروف المالي والنقدي الصعب الذي مر به الاقتصاد الجزائري نتيجة انخفاض أسعار المحروقات وتراجع قيمة العملة الوطنية، ثم ينخفض التضخم في الفترة 2017-2019 بسبب تراجع أسعار بعض المنتجات والمواد الغذائية خاصة المنتجات الفلاحية ليشهد العالم بعدها الأزمة الصحية COVID-19 التي مست اقتصاد كل دول العالم بما فيها الجزائر فعرف التضخم ارتفاعا بعد الارتفاع في أسعار الخدمات وارتفاع أسعار المواد الغذائية خاصة الحبوب والزيوت. (أدوب و لسبع، 2021، صفحة 44؛ قسيميوري، 2019، صفحة 274؛ بختيار، 2019، صفحة 228)

4. الدراسة القياسية.

تحليل قياس لأثر عرض النقود على معدلات التضخم في الجزائر خلال (2001-2021):

4.1. نموذج الانحدار الخطي البسيط.

4.2. تحديد الشكل الرياضي للنموذج.

نحاول في هذه الخطوات بناء نموذج اقتصادي قياسي لأثر عرض لنقود على معدلات التضخم في الجزائر.

إن الشكل العام وبافتراض وجود علاقة خطية بين المتغير التابع (معدلات التضخم) وبين المتغير المستقل (عرض النقود) وباستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، بحيث يصبح الشكل العام

$$\text{Inf} = F(M_1 U_1) \quad \text{للمنموذج المفتوح بالشكل التالي:}$$

حيث تمثل كل من:

Inf: معدلات التضخم.

M₁: عرض الكتلة النقدية.

U₁: متغير عشوائي.

4.3. بناء النموذج: يتم بناء نموذج قياسي لقياس أثر عرض النقود كمتغير مستقل على معدلات التضخم كمتغير تابع.

ضمن النموذج التالي:

$$Inf = B_0 + B_1 M_0 + U$$

بحيث:

Inf: تمثل المتغير التابع وهو معدل التضخم.

M₀: المتغير المستقل وهو عرض النقود.

B₀: ثابت دالة معدلات التضخم (تمثل معدلات التضخم في حالة انعدام عرض النقود)

B₁: معامل المتغير المستقل (عرض النقود).

U: حد الخطأ (البواقي) جميع المتغيرات المؤثرة في التضخم والتي لم يتم إدراجها في النموذج).

الجدول رقم (01): تقدير العلاقة بين عرض النقود ومعدلات التضخم.

Dependent Variable: INF

Method: Least Squares

Date: 04/16/22 Time: 18:18

Sample: 2001 2020

Included observations: 20

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	20.21286	2.835781	7.127794	0.0000
M	-0.000950	0.000266	-3.578672	0.0021
R-squared	0.415715	Mean dependent var		11.23350
Adjusted R-squared	0.383255	S.D. dependent var		7.524418
S.E. of regression	5.909160	Akaike info criterion		6.485524
Sum squared resid	628.5271	Schwarz criterion		6.585097
Log likelihood	-62.85524	Hannan-Quinn criter.		6.504962
F-statistic	12.80689	Durbin-Watson stat		1.812691
Prob(F-statistic)	0.002147			

التوزيع الطبيعي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EViews 10.

4.4. التحليل الإحصائي: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن كل المعاملات لها معنوية

إحصائية أي أنها مقبولة ولها تأثير جيد في النموذج.

إشارة معامل عرض النقود سالبة (-0,000950) وتدل على وجود علاقة عكسية بين عرض النقود ومعدلات التضخم وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى (05%) أي أنه كلما زادت معدلات التضخم 05% انخفضت معدلات عرض النقود ب(0,009%) وهي نسبة ضعيفة، ويرجع ذلك إلى أن معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة لم تتأثر بعرض النقود وإنما تأثرت بالمتغيرات أخرى لم يتم إدراجها في النموذج المدروس.

4.5. معامل التحديد: بلغت قيمته 0,41، حيث تعكس هذه النسبة القدرة التفسيرية للنموذج

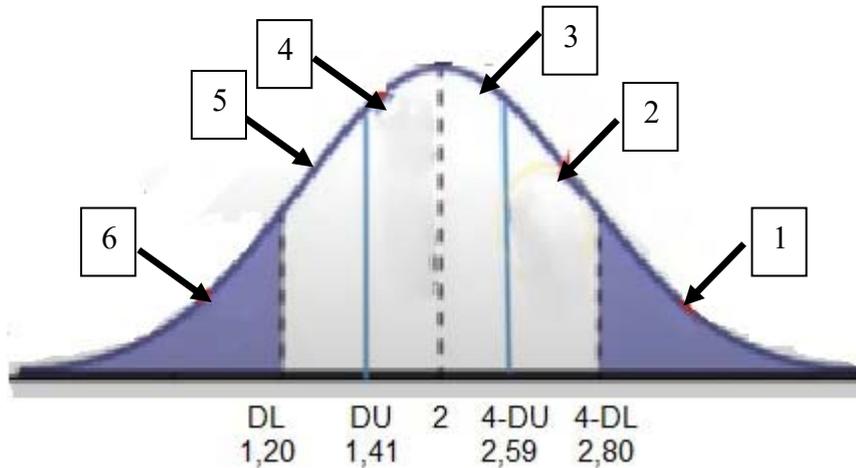
وتبين أثر المتغير المستقل ومساهمته في تحديد وتفسير التغيرات الحاصلة في معدلات التضخم، حيث أن هذا النموذج يمتلك القدرة على تفسير 41% من المتغير التابع والتي تعود إلى المتغير المستقل، أما النسبة المتبقية 59% فتعود إلى متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج وترجع إلى المتغير العشوائي U.

4.6. النموذج معنوي: بصفة عامة لأن قيمة التغير تقدر (12,80) واحتمالية النموذج تقدر

ب (0,0021) وهي أقل من 05% الشيء الذي يدل على المعادلة بشكل عام هي صالحة لتحليل (معنوية الانحدار ومعنوية أثر المتغير المستقل على التابع)

نلاحظ أن نسبة دارين واتسون DW بلغت 1,81 وهي تقع من مجال استقلال الأخطاء (2,59-1,41) مما يدل على أن الأخطاء مستقلة ذاتيا.

الشكل (03): منحنى دارين واتسون للارتباط الذاتي.

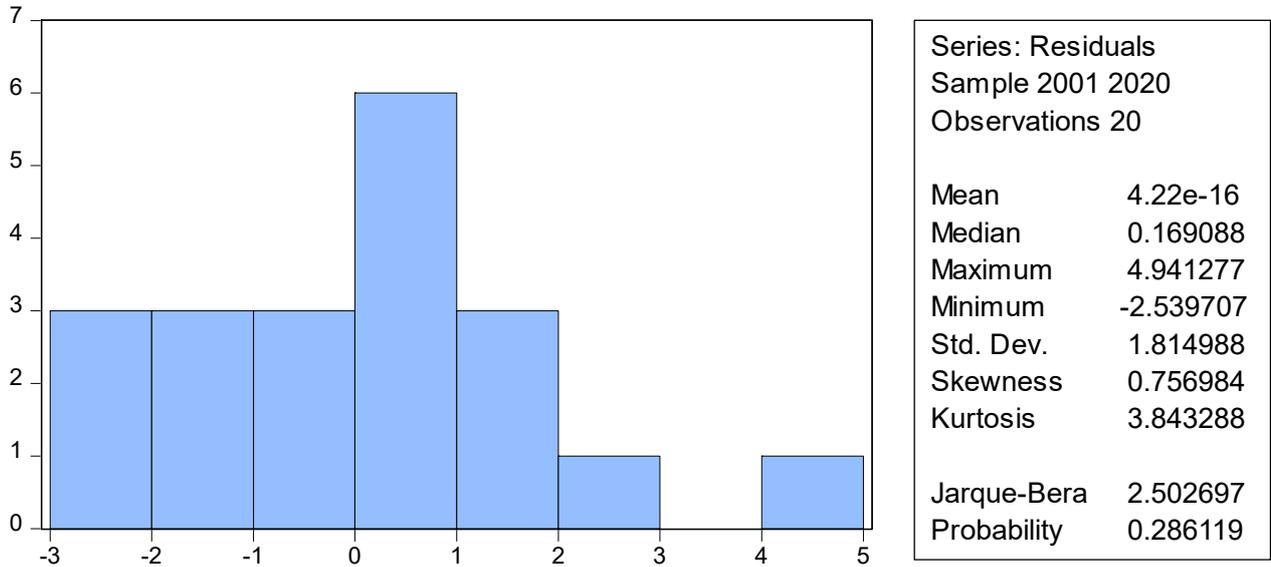


الجدول (02): مناطق الرفض والقبول لاختبار داربن - واتسون

الحالة	قيمة DW المقدره	القرار
1	$4 - d_L < DW < 4$	ارتباط ذاتي سالب
2	$4 - d_U < DW < 4 - d_L$	قرار غير محدد
3	$2 < DW < 4 - d_U$	لا يوجد ارتباط ذاتي
4	$d_U < DW < 2$	لا يوجد ارتباط ذاتي
5	$d_L < DW < d_U$	قرار غير محدد
6	$0 < DW < d_L$	ارتباط ذاتي موجب

4.7. التنبؤ:

الشكل (04): نتائج اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EViews 10.

4.8. حسب إحصائية Jarque-Bera لدينا: $P = 0.286 > 0,05$ وعليه فإن توزيع البواقي طبيعي.

الجدول (02): الارتباط الذي بين البواقي:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.058992	Prob. F(2,16)	0.3699
Obs*R-squared	2.337991	Prob. Chi-Square(2)	0.3107

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: Least Squares

Date: 04/22/22 Time: 11:13

Sample: 2001 2020

Included observations: 20

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.077278	0.772717	-0.100008	0.9216
M02	0.007695	0.056814	0.135446	0.8939
RESID(-1)	0.346423	0.250819	1.381167	0.1862
RESID(-2)	-0.198859	0.264558	-0.751666	0.4632
R-squared	0.116900	Mean dependent var	4.22E-16	
Adjusted R-squared	-0.048682	S.D. dependent var	1.814988	
S.E. of regression	1.858642	Akaike info criterion	4.254425	
Sum squared resid	55.27278	Schwarz criterion	4.453572	
Log likelihood	-38.54425	Hannan-Quinn criter.	4.293301	
F-statistic	0.705995	Durbin-Watson stat	1.934676	
Prob(F-statistic)	0.562297			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EViews 10.

بناءً على الجدول أعلاه نلاحظ بأن $0,05 > \text{Obs}^* \text{R-squared}$ الأمر الذي يعني أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي (الأخطاء).

الجدول (03) : دالة الارتباط الذاتي لبواقي النموذج:

Date: 04/22/22 Time: 11:24

Sample: 2001 2020

Included observations: 20

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
. **.	. **.	1	0.281	0.281	1.8303	0.176
. * .	. * .	2	-0.098	-0.192	2.0656	0.356
. .	. * .	3	0.019	0.120	2.0751	0.557
. * .	. .	4	0.081	0.021	2.2575	0.689
. .	. .	5	0.073	0.061	2.4118	0.790
. * .	. * .	6	-0.111	-0.157	2.7975	0.834
. ** .	. ** .	7	-0.340	-0.280	6.7038	0.460
. * .	. .	8	-0.097	0.066	7.0480	0.531
. * .	. ** .	9	-0.090	-0.207	7.3717	0.598
. ** .	. * .	10	-0.264	-0.186	10.440	0.403
. * .	. .	11	-0.107	0.045	11.000	0.443
. * .	. * .	12	-0.110	-0.176	11.667	0.473

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EViews 10.

من خلال تحليل دالة الارتباط الذاتي نلاحظ أن كل القيم دالة الارتباط الذاتي داخل مجال الثقة، ووجود قيم لاحتمال أكبر من 0,05 وهو ما يدل على غياب مشكلة الارتباط الذاتي.

4.9. التنبؤ: بناءً على معادلة النموذج من الشكل:

$$\text{Inf} = c(01) + (02)M$$

$$\text{Inf} = 20,21 + 0,00095 (M)$$

في خلال التنبؤ لسنوات 2022 و 2023 نجد:

$$\text{Inf} = 20,2114 \quad \text{سنة 2022:}$$

$$\text{Inf} = 20,2119 \quad \text{سنة 2023:}$$

خاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء لأثر لواقع سياسة استهداف التضخم في الجزائر ومدى تأثير الكتلة النقدية على التضخم مع تحليل تطور هذين الأخيرين وتم التوصل إلى النتائج التالية:

- من خلال التطرق إلى مفهوم السياسة النقدية والذي تبين أنها مجموعة من القواعد والإجراءات والأساليب التي تقوم بها السياسة النقدية لتحكم في عرض النقود لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية.
- أما التضخم فوجدناه ينحصر في ارتفاع المستوى العام للأسعار. وفي إعلان صحيح من قبل السلطات النقدية بأن هدف السياسة النقدية هو تحقيق مستوى محدد لمعدل التضخم خلال فترة زمنية معينة.
- ومن خلال الدراسة التحليلية تم التوصل إلى أن أسباب ارتفاع التضخم لا تنحصر فقط على نمو الكتلة النقدية M2 وإنما تعددت الأسباب وأبرزها: التضخم المستورد، العجز المواني، التأثير بمختلف الأزمات.
- ومن خلال الدراسة القياسية تبين بأن:
 - وجود علاقة عكسية ووجود دلالة إحصائية لأن القيمة الاحتمالية لاختبار t-Statistic أقل من 0,05 بين معدلات التضخم وتغيرات الكتلة النقدية في الجزائر إذ أن زيادة الكتلة النقدية تؤدي إلى انخفاض معدلات التضخم وهذا عكس النظرية الاقتصادية، الأمر الذي يقود إلى الاستنتاج أن معدلات التضخم في الجزائر لا تتحكم فيها تغيرات الكتلة النقدية (M02) خلال فترة الدراسة وإنما تعود إلى متغيرات أخرى لم يتم إدراجها في النموذج خاصة في المدى الطويل، مثل سعر الصرف الحقيقي، سعر الفائدة.

قائمة المصادر والمراجع:

المؤلفات:

طه الشيخ رانيا، (2021)، التضخم -أسبابه -أثاره وسبل معالجته، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات.

الأطروحات:

حمزة سايح، (2013-2014)، السياسة النقدية وأثرها على التوازن الاقتصادي الكلي حالة الجزائر (1980-2011) -دراسة قياسية-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

قسميوري كفية، (2020-2021)، أثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي (النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة) دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1992-2018، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاد مالي تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

وردة شيان، (2015-2016)، العلاقة السببية بين كمية النقود والنتائج المحلي الإجمالي في الجزائر دراسة قياسية 1990-2011، تخصص اقتصاد مالي، جامعة باتنة 01، باتنة، الجزائر.

Eser Tutar, (2002), Inflation Targeting in Developing Countries and Its Applicability to the Turkish Economy, Thesis submitted for the degree of Master of Arts in Economics, the Virginia Polytechnic Institute and State University in partial fulfillment, Blacksburg, Virginia.

Zehra Yesim Gürbüz Besek, (2008), Crédibilité et efficacité de la politique de ciblage d'inflation en Turquie sur la période 2002-2006, Thèse de Doctorat en Sciences Economiques, Ecole Doctorale - Humanités et Sciences de l'Homme, UNIVERSITE RENNES 2, Français.

المقالات:

أحمد سماحي،(2018)، دور السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 2002-2016، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 14، العدد 19، جامعة حسبية بن بوعلي، شلف، الجزائر، ص162.

حبيبة مراح،(2021)، سياسة استهداف التضخم في الأسواق الناشئة -دراسة تحليلية لتجربة إندونيسيا-، مجلة التحولات الاقتصادية، المجلد 01، العدد 01، المركز الجامعي مرسلني عبد الله، تيبازة، الجزائر، ص57-58.

حسان بختي،(2019)، قراءة تحليلية لتطور العرض النقدي، سعر الصرف والتضخم في الجزائر خلال فترة (1990-2016)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 15، العدد 20، ص228

سارة أدوب، مريم لسبع،(2021)،تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد02، ص44 ص48.

الطاهر جليط، الهام لحام، تقييم فعالية سياسة استهداف التضخم في الجزائر -دراسة قياسية-،(2020)، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد 03، العدد02، ص44.

عبد العزيز طيبة،(2021)، محمد بن مريم ، دور سياسة استهداف التضخم في الحد من تقلبات الناتج -دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر باستخدام نموذج ARDL، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 21، العدد 01، جامعة باتنة 01، الجزائر.

لطيفة بهلول، أيمن حماد، أمال منصور الدهاش،(2019)، دراسة قياسية لتأثير السياسة النقدية على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال (2010-2014)، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 22، العدد 02، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص298 ص300.

نور الدين شادي، أحمد ضيف،(2020)، سياسة استهداف التضخم في الجزائر ومدى تأثيرها بالتمويل غير التقليدي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 01، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص152-153.

وسام موسى، أمال بوسمينة، (2020)، تحليل تطور الكتلة النقدية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2017، مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 07، العدد 02، ص 663.